



مادة ١ - يستبدل بالمادة ١ من القانون رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه النص الآتي :

"مادة ١ - يرخص للحكومة في أن تضمن البنك الصناعي (شركة مساهمة مصرية) لدى مصلحة صناديق التأمين والادخار لاعطائه سلفة في حدود مبلغ ١٠٠,٠٠٠ ج (مائة ألف جنيه مصرية) لمدة عشر سنوات لإقراض الفنادق لتشجيعها على العناية براحة زلائها وبخاصة وفود السائحين بالشروط والأوضاع التي يقررها وزير المالية والاقتصاد".

مادة ٢ - على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٨ ربيع الأول سنة ١٣٧٤ (٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤)

محمد نجيب لواء (أ.ح)

وزير المالية والاقتصاد رئيس مجلس الوزراء

عبد المنعم القيسوني جمال عبدالناصر حسين بكباني (أ.ح)

قانون رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٥٤

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣ - ١٩٥٤

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس

الوزراء ؛

(البند الثاني والثلاثون)

تعتبر كافة الإنذارات والاختارات التي ترسل للمستأجر كأنها وصلتته في مواعيدها إذا سلمت للمدير المعين من قبله بالقاهرة أو إذا تركت له بأحدى المكاتب التي يكون قد أنشأها بالقطر المصري أو إذا أرسلت إليه بالبريد المسجل بعنوانه المدون في هذا العقد، وفي هذه الحالة الأخيرة يعتبر الإنذار أو الاختار كأنه وصله في ميعاد البريد القانوني ما لم يثبت خلاف ذلك .

(البند الثالث والثلاثون)

تشمل لفظة المستأجر في هذا العقد المستأجر نفسه أو المدير المعين من قبله أو وكيله الرسمي أو من يتوب عن أي منهما والوكلاء القضائيين ومستخدمى المستأجر وخدمه وعماله التابعين له أو التابعين لوكلائه . حرر هذا العقد في تاريخه من نسختين أصليتين وقع عليهما كل من الطرفين تم تسلم احدهما للعمل بمقتضاها .

تحريرا في / / ١٩ / وزير التجارة والصناعة المستأجر

قانون رقم ٥٥٤ لسنة ١٩٥٤

بتمديد بعض أحكام القانون رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٥٤ في شأن ضمان الحكومة للبنك الصناعي (شركة مساهمة مصرية) لدى مصلحة صناديق التأمين والادخار الحكومية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء صندوق للتأمين وآثر للاذخار والمعاشات لموظفى الحكومة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٥٤ في شأن ضمان الحكومة للبنك الصناعي (شركة مساهمة مصرية) لدى مصلحة صناديق التأمين والادخار الحكومية ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣-١٩٥٤ قسم ١١ (وزارة الصحة العمومية) فرع ٣ (مصلحة الصحة الوقائية) باب ١ (ماهيات وأجرومترتبات) اعتماد إضافي قدره ٤٢,٠٠٠ جنيه (اثنان وأربعون ألف جنيه) لتسوية تجاوز بند الأجور .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الباب الثاني من ميزانية نفس الفرع للسنة المالية ١٩٥٣-١٩٥٤

مادة ٢ - على وزيرى المالية والاقتصاد والصحة العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

صدر بقصر الجمهورية في ٨ ربيع الأول سنة ١٣٧٤ (٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤)

محمد نجيب لواء (أ.ح)

وزير الصحة العمومية
نور الدين طراف
رئيس مجلس الوزراء
جمال عبد الناصر حسين بكاشى (أ.ح)
وزير المالية والاقتصاد
عبد المنعم القيسونى

قانون رقم ٥٥٦ لسنة ١٩٥٤

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٤ - ١٩٥٥

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الإعلان الدستورى الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٤-١٩٥٥ قسم ١٦ (وزارة المواصلات) فرع ٢ (مصلحة السكك الحديدية) باب ٣ (أعمال جديدة) اعتماد اضافى قدره ٣٥٠٠ ج (ثلاثة آلاف وخمسمائة جنيه) لمشروع اضاءة المزلقات بمحط المطرية .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الباب المذكور .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والاقتصاد والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

صدر بقصر الجمهورية في ٨ ربيع الأول سنة ١٣٧٤ (٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤)

محمد نجيب لواء (أ.ح)

وزير المالية والاقتصاد وزير المواصلات
رئيس مجلس الوزراء
عبد المنعم القيسونى فتحى رضوان جمال عبد الناصر حسين بكاشى (أ.ح)

قانون رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٥٤

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٤ - ١٩٥٥

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الإعلان الدستورى الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد وموافقة رأى مجلس الوزراء

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٤-١٩٥٥ قسم ٥ (وزارة الخارجية) باب ٣ (أعمال جديدة) اعتماد اضافى قدره ٢٠,٠٠٠ ج (عشرون ألف جنيه) للمساهمة في نفقات إنشاء صندوق شمال افريقيا بجامعة الدول العربية .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الميزانية العامة .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والاقتصاد والخارجية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

صدر بقصر الجمهورية في ٨ ربيع الأول سنة ١٣٧٤ (٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤)

محمد نجيب لواء (أ.ح)

وزير المالية والاقتصاد وزير الخارجية
رئيس مجلس الوزراء
عبد المنعم القيسونى محمود فوزى جمال عبد الناصر حسين بكاشى (أ.ح)